

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاجتماعية

:

: وتنظيم

- :

:

الرقابة الادارية للمهيأ التنفيذية وأثرها على أداء الفاعل في
المجالس المحلية المنتخبة

- دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية الرويسات -

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/10

:

رئيس

: حليو نبيل /

: بن زاف جميلة /

: وش عيسى /

السنة الجامعية: 2013/2012

فهرس المحتويات

الموضوع :

الصفحة :

فهرس المحتويات

فهرس الجد داوول

ملخص الدراسة

مقدمة 1

الفصل الاول:مدخل مفاهيمي

اولا – إشكالية الدراسة 02

ث. تساؤلات الدراسة 04

اسباب إختيار الموضوع 05

رابع – اهمية الدراسة 05

– اهداف الدراسة 06

سادسا- مفاهيم الدراسة 06

. المقاربات السسيولوجية 10

الفصل الثاني :الدراسة الميدانية

اولا : الاجراءات المنهجية

1 15 الدراسة :

2 – مجالات الدراسة 16

2-1. المجال المكاني 16

19	2-2 - المجال الزماني
19	3-2 - المجال البشري
20	3 - محور عملية الدراسة
20	4 ادوات جمع البيانات
20	1-4 - المقابلة
21	2-4 - الاستبيان

عرض وتحليل النتائج :

24	1 - عرض وتحليل البيانات
24	1-1 عرض وتحليل جداول البيانات الشخصية
28	2-1 عرض وتحليل جداول التساؤل الجزئي الاول
38	3-1 عرض وتحليل جداول التساؤل الجزئي الثاني
43	2 تفسير نتائج التساؤلات الجزئية
43	1-2 تفسير نتائج التساؤل الجزئي الاول
44	2-2 تفسير نتائج التساؤل الجزئي الثاني
45	3 .تفسير نتائج التساؤل العام
45	4 . النتائج العامة

الـ

— قائمة المراجع

— الملاحق

رس الجد اول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
24	يتعلق بجنس مجتمع الدراسة	01
24	يتعلق بمن مجتمع الدراسة	02
25	يتعلق بالحالة العائلية لأفراد مجتمع الدراسة	03
26	يتعلق بالمستوى التعليمي	04
27	يتعلق بعدد العهد الممارس في عضوية الإدارة المحلية	05
28	يتعلق بجعل الرقابة الإدارية العضو أكثر حضوراً في اجتماعات الإدارة المحلية	06
29	يتعلق بإمكان الرقابة الإدارية العضو من معرفة الأخطاء التي تقع في البلدية	07
30	يتعلق بلجوء عضو البلدية إلى الاستقالة في حالة ضغط الرقابة الإدارية عليه	08
30	يتعلق بضبط الرقابة الإدارية لسلوك العضو في حال ارتكاب المخالفات	09
31	يتعلق بجعل الرقابة المبالغة العضو غير قادر على أداء مهامه	10
32	يتعلق بتدخل الرقابة الإدارية في حالة وجود إختلاف خطير بين أعضاء البلدية	11
32	يتعلق بهل تشعر الرقابة القبلية الفاعل بنقص في التمتع الكامل بالاستقلالية	12
33	يتعلق برفض مداولة ساهم في اقتراحه	13
34	يتعلق بعدم شعور الفاعل بالرضا الوظيفي على أعماله بسبب رفض المداولة	14
34	يتعلق بإعادة صياغة المداولة حال رفضها	15

35	يتعلق بالآثر السلبي لأعمال المجلس حال رفض المداولة	16
36	يتعلق بالعجز على أداء المهام حال ثقل الرقابة في أعمال البلدية	17
36	يتعلق بهل تحد الرقابة من أعمال البلدية حين تناول مواضيع تراها خارج اختصاصها	18
37	يتعلق بهل تهدف الرقابة الى تحقيق الانسجام بين مخططات البلدية والولاية	19
37	يتعلق بتدخل الرقابة الادارية عند عدم اتخاذ المجلس احتياطاته حال الازمات	20
38	يتعلق بإبطاء سيرورة المشاريع المقترحة من الفاعلين أثناء تدخل الرقابة الادارية	21
38	يتعلق بتقييد الرقابة الادارية ميزانية البلدية	22
39	يتعلق بمدى انعكاس هذا التقييد	23
40	يتعلق بفرض الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية في حال عدم التحكم في الميزانية	24
40	يتعلق بتحكم الرقابة الادارية في الميزانية حال نقص الموارد	25
41	يتعلق بتدخل الرقابة الادارية من اجل تغطية النفقات الناقصة	26
42	يتعلق في حال ما اذا لم يتم النصاب القانوني في التصويت على الميزانية	27
43	يتعلق بوجود المصادقة للصريحة على الميزانية هل هو معيق لعمل المجلس	28
43	بمداخل البلدية الذاتية هل هي كافية لتسيير البرامج المخططة	29

ملخص الدراسة

إن الدول في العالم تأخذ في تسيير شؤونها الداخلية بنظامي المركزية واللامركزية ، بيد أنه في بداية تشكل أي دولة في بادئ الأمر تأخذ بنظام المركزية الإدارية في تسيير شؤونها الذي يعتمد على التحكم في زمام الأمور والسيطرة على جميع مرافق وهيئات الدولة بغية تحقيق كيانها وإرساء قواعدها ، لكن مع الزيادة السكانية وتشعب الوظائف الإدارية واتساع رقعة الدولة وبالتالي زيادة المهام والصلاحيات مما يفرض عليها اتباع أسلوب اللامركزية الذي يقوم على فلسفة إعطاء استقلالية نسبية لإدارات وهيئات إقليمية تتولى القيام بالوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة على المستوى الإقليمي ، بل الدول الحديثة - كما هو الحال في بريطانيا - ذهبت إلى أبعد من هذا التنظيم التتالي وتعدته إلى الحكم المحلي.

ومن هاته الهيئات البلدية التي تأخذ صفة اللامركزية الإدارية بمعنى الاستقلالية الإدارية وإمكانية التصرف في الشؤون الإدارية المتعلقة بالإقليم المحلي ، وكل ما يخص انشغالات المواطنين في تراب الإقليم المحلي تتأسس على أساس خدمتهم ورعاية مصالحهم وتلبية حاجياتهم ، هذا الذي جعل المشرع الجزائري يخول لها بعض الصلاحيات والمهام التي تمارسها في إطار الأعمال التي تمارسها هذه الإدارة ، وتشمل التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز حيث تضع مخطط تنموي يخص الإقليم المحلي وينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد هذا مع الأخذ بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية ، وكذلك رسم النسيج العمراني للإقليم وكذلك الشأن في المجال الاجتماعي والاقتصادي .

لكن كل هذا تحت رقابة ووصاية الهيئات التنفيذية ممثلة في الوالي .

- إذن فالرقابة الممنوحة للهيئة التنفيذية على الإدارة المحلية تجعلها :

- هل تعيق الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية أداء الفاعل في المجلس الشعبي البلدي .كتساؤل عام

اندرجت تحته تساؤلات جزئية وهي:

1- هل تحد الرقابة الإدارية من أعمال البلدية وتجعل العضو مقيدا .

2- هل تعمل الرقابة الإدارية على تقبيد الإستقلالية المالية للبلدية .

ونظرفنا في موضوع بحثنا إلى : الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ، وإلى الأهمية التي تكمن وراء هذا الاختيار ، والهدف من وراء ذلك ، وإلى المفاهيم الرئيسية للدراسة ، وفي الأخير توصلنا إلى نتائج التساؤلات الجزئية والعامية ، وعلى اثر ذلك كانت لنا عدة اقتراحات كحل للمشكل .

Summary of the study:

World countries manage their internal by central noncentral system, although the central administrative system is taken at the begin of establishment of our country to manage its matters, which depend on the control of all issues, and the domination of the aspects and the association of the country in order to achieve realize its entity and place its basis, but with the population increase and renification of administrative employment and the country enlargement and extension.

Which increase the responsibilities that to impose to follow the noncentral system which depends on giving more dependence philosophy proportional of administrations and territorial association.

Which manage then administrative function such as planning, organizing and controlling at territorial level.

The modern countries like Britain developed goes further by using local government power on of this association is the municipality that took the non central administrative form which means the administrative independence and the possibility of running managing the administrative matters related to local territory and every thing related to the citizen concerns in the local territory, that is established to serve and protect citizen interests and needs.

This made the Algerian legislature grant some authorities and responsibilities is implemented framework made by this administration, and includes building preparation planning and equipment which place a.....

Planning related to local territory and is executed at short, medium and long terms as well taking into consideration the government's program, and the planning of the

plauig of the state in addition to that to plan and draw donauin population of teritouy ,also social and economic field.

But all this is umder control of excutive associations re presented by the state gouernor,wali.

Thus the monitiong contral given to the excutive association on the local administration make us inguive.

Does the administrative manitarng control obstacle the excutive association, the effection rule in the municipality as general question.

Portial / supordinate inquirier:

1/ does the administrative contral the muiciplity affairs, and makes member restricted.

2/ does the administrative control restrict the financial independeuce of municipality.

We discussed in our research:

The reason that push us to select this topic and to the importance beyond this choiccec, and the aim beyond,and the principale perspectives of the study at the and we reached the results of our general abd partial inguiries and inquiries and we lrad seural suggestions as soluation to this problem.

قـدمـة :

إن الدول على اختلاف أنظمتها السياسية تأخذ بنظام الإدارة المحلي هو هي عبارة عن مجموعة من الأجهزة و الوحدات الإدارية الموجودة في الدولة و التي تكون في مستوى إقليمي من الحكومة الوطنية في الدولة الموحدة مع منحها الشخصية المعنوية و سلطة إدارة مرافقها المحلية بالاستقلال المالي و الإداري. حيث أصبح هذا النظام من مظاهر الدولة الحديثة الذي يتصل اتصالا مباشرا باللامركزية الإدارية التي تقوم أساسا على توزيع الوظيفة الإدارية بين الأشخاص الإداريين في الإقليم المحلي، و تتمتع هذه الأخيرة بالشخصية المعنوية المستقلة مع خضوعها لرقابة السلطة الوصائية.

و من خلال طرح تساؤل رئيسي متبوع بأسئلة فرعية تعكس مضمونه، وكذا مبررات إختيار هذه الدراسة من مبررات دائية وأخرى موضوعية، وتوضيح أهمية الدراسة وما فائدتها العلمية والعملية، وكذا الأهداف التي ترمي هذه الدراسة للوصول إليها، والمداخل النظرية التي تحدثت عن الرقابة الإدارية ، ومن ثم صياغة تساؤلات الدراسة للإجابة . من خلال تبني التساؤلات العامة وتساؤلات جزئية تعبر عن محتواها، ومن ذلك تبيان لمفاهيم الدراسة والتي كانت تركز على مفاهيم أساسية ظاهرة هي: الرقابة الإدارية، الهيئة التنفيذية الإدارة المحلية (البلدية)، والفاعل باعتباره محور العملية كممثل للمجتمع المحلي، والإداء الذي يقوم به ، وتناولنا مفهوم اللامركزية الإدارية باعتباره من المفاهيم غير الظاهرة .

وفي الفصل الثاني تناولنا الدراسة التطبيقية الميدانية، أي كيفية إدارة الدراسة الميدانية من خلال توضيح الأسلوب المنهجي المستخدم ، وتقنيات ذلك الأسلوب من مقابلة وإستبيان وتقنيات إحصائية وصفية، وتوضيح أبعاد الدراسة الثلاثية والمتمثلة في البعد المكاني والبعد الزمني والبعد البشري والذي من خلاله تم توضيح مجتمع الدراسة التي أجريت عليهم هذه الدراسة ، وتبيين كيفية عرض وتحليل نتائج الدراسة من خلال عرض البيانات في جداول تكرارية ، والنتائج المتوصل إليها في دراستنا.

مدخل مفاهيمي

- : إشكالية البحث.
- : ثانيا :
- : باب اختيار الدراسة.
- : أهمية الدراسة.
- : أهداف الدراسة.
- : مفاهيم الدراسة.
- : المقاربات السسيولوجية.

أولاً - إشكالية الدراسة:

إن الدول في العالم تأخذ في تسيير شؤونها الداخلية بنظامي المركزية واللامركزية , بيد أنه في بداية تشكل أي دولة في بادئ الأمر تأخذ بنظام المركزية الإدارية في تسيير شؤونها الذي يعتمد على التحكم في زمام الأمور والسيطرة على جميع مرافق وهيئات الدولة بغية تحقيق كيانها وإرساء قواعدها , لكن مع الزيادة السكانية وتشتت الوظائف الإدارية واتساع رقعة الدولة وبالتالي زيادة المهام والصلاحيات مما يفرض عليها إتباع أسلوب اللامركزية الذي يقوم على فلسفة إعطاء استقلالية نسبية لإدارات وهيئات إقليمية تتولى القيام بالوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة على المستوى الإقليمي , بل الدول الحديثة - كما هو الحال في بريطانيا - ذهبت إلى أبعد من هذا التنظيم الثاني وتعدته إلى الحكم المحلي.

وفي الجزائر كسائر البلدان يتشكل التنظيم الإداري من نظامين مختلفين من حيث خصائصهما لكنهما متكاملين في نفس الوقت , كما أنهما يعتبران أسلوبان إداريان للتنظيم الإداري للدولة, ويتمثلان في نظامي المركزية واللامركزية الإدارية , فالأسلوب الأول (المركزية الإدارية) يقوم على أساس التوحيد وعدم التجزئة , ويقصد بها توحيد النشاط الإداري في يد الهيئات الإدارية العليا في الجزائر , حيث تقوم هذه الهيئات الإدارية بالسيطرة على جميع الوظائف الإدارية من تخطيط وتوجيه ورقابة وتنسيق , على شكل هرم يتسع في القاعدة ويأخذ بالإنحصار صعوداً مما يجعل من أعضائه رؤساء ومندوبين إلى درجات يعلو بعضها على بعض في سلم إداري منظم , يخضع كل مرسوم فيه لرئيسه خضوعاً تاماً وينفذ أوامره ويعمل تحت إشرافه وتوجيهه .

بينما الأسلوب الثاني (اللامركزية الإدارية) هي نظام إداري يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية مستقلة قانونياً عن الإدارة المركزية بمقتضى إكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة الإدارة المركزية المتمثلة في الهيئات التنفيذية المتواجدة على مستوى كل ولاية , وفي هذا النظام تتمتع الإدارة المحلية ممثلة في البلدية بقدر من الإستقلال في ممارسة اختصاصاتها , بينما تحتفظ الإدارة المركزية بإدارة بعض المرافق , كما أنها تمنح للأشخاص الاعتبارية المحلية (البلدية) سلطة إنشاء وإدارة بعض المرافق العامة ذات الطابع المحلي .

كما ان اللامركزية الإدارية كاسلوب لها مقومات تقوم عليها وهي وجود مصالح محلية او إقليمية حيث تمنح لهذه المصالح شخصية معنوية , وقد اسند المشرع الجزائري إدارة هذه المصالح الإقليمية لسكان هذه الوحدات انفسهم لكونهم ادرى من غيرهم بإدارة هذه المرافق وقيامهم بواجباتهم وحل مشاكلهم , ويكون ذلك بالانتخاب المباشر والسري من بين السكان المعنيين كما هو منصوص عليه في قانون البلدية (10/11)

(الجريدة الرسمية : العدد 37 2011).

واستقلال البلدية التي تأخذ صفة اللامركزية الإدارية بمعنى الاستقلالية الإدارية وإمكانية التصرف في الشؤون الإدارية المتعلقة بالإقليم المحلي , وكل ما يخص انشغالات المواطنين في تراب الإقليم المحلي تتأسس على اساس خدمتهم ورعاية مصالحهم وتلبية حاجياتهم , هذا الذي جعل المشرع الجزائري يخول لها بعض الصلاحيات والمهام التي تمارسها في إطار الاعمال التي تمارسها هذه الإدارة , وتشمل التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز حيث تضع مخطط تنموي يخص الإقليم المحلي وينفذ على المدى القصير او المتوسط او البعيد هذا مع الأخذ بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية , وكذلك رسم النسيج العمراني للإقليم .

وفي المجال الاجتماعي تقوم بالتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة لها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن والتعليم , اما في المجال الاقتصادي حيث يوكل لها القيام بكل مبادرة او عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في مخططاتها التنموية , وكذلك تشجيع المتعاملين الإقتصاديين وترقية الجانب السياحي في الإقليم وتشجيع المتعاملين في هذا المجال , وكذا إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع إقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية .

ذلك ان البلدية (الإدارة المحلية) تمارس اعمالها ونشاطاتها ضمن إختصاصاتها المخولة لها وتحت وظيفة إدارية تمارس عليها من قبل سلطة إدارية اعلى منها في التدرج الهرمي لمؤسسات الدولة تتمثل في إدارة الولاية , هاته الاخيرة التي تعتبر جماعة إقليمية عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وإختصاصات سياسية وإقتصادية واجتماعية وثقافية... إلخ

وتتشكل إدارة الولاية من المجلس الشعبي الولائي الذي يعتبر جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الاسلوب الامثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره

والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه , ومن الوالي الذي يعتبر سلطة إدارية وسلطة سياسية في نفس الوقت , ويشكل السلطة الأساسية في الولاية , وعلى هذا الاساس فهو يتمتع بصلاحيات هامة جدا تتمثل في كونه من جهة ممثلا للدولة , ومن جهة أخرى ممثل للولاية , ومن بين الوظائف التي تمارسها إدارة الولاية على البلدية هي الرقابة الإدارية او بمفهوم قانوني الوصاية , والتي تتمثل في الإجراءات والممارسات والمتابعة التي تقوم بها إدارة الولاية وعلى رأسها الوالي على الإدارة المحلية (البلدية) كهيئة منتخبة ممثلة لسكان المجتمع المحلي , وكذلك على اعضاء الإدارة المحلية , وايضا على اعمال الإدارة المحلية , فالرقابة الإدارية على البلدية كهيئة منتخبة من خلال حلها عن طريق إنهاء وجودها قبل النهاية الطبيعية لمرتها وهو اخر مظاهر الرقابة الإدارية على البلدية . وذلك بتجريد اعضائها من العضوية , او توقيف عملها , اما الرقابة الإدارية على اعضاءها فتكون من خلال التوقيف , الإقالة , الإقصاء , اما الرقابة الإدارية على اعمال البلدية فتكون من خلال الآليات التالية , إما المصادقة على مشاريع وخطط البلدية والذي يعكس القبول والموافقة على تلك الخطط , ويتضمن بالتالي التطبيق المباشر لخطط البلدية ومشاريعها بعد المصادقة عليها من طرف إدارة الولاية الهيئة التنفيذية , او الحلول وهنا تقوم إدارة الولاية بإقتراح خطط ومشاريع تحل محل خطط ومشاريع البلدية , وهناك الإلغاء وهي الآلية العكسية للمصادقة , والتي تعني عدم الموافقة او رفض خطط ومشاريع البلدية من طرف إدارة الولاية .

وفي دراستنا للرقابة الاداري تطرقنا الى عدة مقاربات مسيولوجية سواء في التنظيم او الادارة وهذا لدراسة اليات وادوات الرقابة لانها بالدرجة الاولى اليات قانونية تنظيمية ونقدها ودراسة نساثيره على الفاعل في البلدية الذي من خلاله ينعكس ذلك على النواحي الاجتماعية .

ادن فالرقابة الممنوحة للهيئة التنفيذية على الادارة المحلية نجعلنا نساثل.

- تعطل المشاريع التنموية بسببه عراقيل ادارية :

-تساؤلات الدراسة :

نلجا في مثل هذه الدراسات القليلة تناول من الناحية المسيلوجية الي تبني تساؤلات .

ومن خلال هذا فإن التساؤل العام المعتمد في هذه الإشكالية هي :

ما اثر الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية اداء الفاعل في المجلس الشعبي البلدي.

وتتدرج ضمن هذا التساؤل العام تساؤلات جزئية وهي:

1- هل تحد الرقابة الإدارية من اعمال البلدية وتجعل العضو مقيدا .

2- هل تعمل الرقابة الإدارية على تقيد الاستقلالية المالية للبلدية .

-اسباباختيار الدراسة :

نتجلى دوافع إختيار هذا الموضوع فيما يلي :

(1) دوافع ذاتية :وهذه الدوافع خاصة بالباحث ودائيتّه وشعوره نحو البحث الذي هو بصدد القيام به ويمكن إيجازها في :

* رغبة الباحث في معرفة اهمية الرقابة الممارسة على البلديات .

* ميل واهتمام الباحث لمثل هذه البحوث خاصة المتعلقة بالمواضيع القانونية ذات البعد الاجتماعي .

(2)- دوافع موضوعية :

وهي الدوافع الخارجة عن ذاتية الباحث وتخص موضوع الدراسة وتتمثل في :

* محاولة تقديم اضافة بهذا البحث ذلك ان هذه البحوث العلمية تعتبر بمثابة مراجع لدراسات ومواضيع تساهم في دعم المكتبة .

* كون معظم الدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع كان طرحها سياسيا وقانونيا بحتا ، بينما هذه الدراسة تسعى إلى التركيز على الجانب التنظيمي القانوني ذو البعد الاجتماعي .

رابعا - اهمية الدراسة :

إن لكل شيء تأثير على اشياء اخرى , وهذا التأثير يعكس مدى اهمية ذلك الشيء على الاشياء الاخرى , ومن هذا فإن لهذه الدراسة اهمية نتجلى في معرفة والكشف عن دور الرقابة الإدارية المطبقة على الإدارة المحلية (البلدية) من أجل الكشف عن التأثيرات الموجودة جراء ذلك , وذلك لأن الإدارة المحلية هي هيئة إدارية منتخبة محليا لها إتصال مباشر مع افراد المجتمع المحلي , فهي تخدم مصالحه وتلبي حاجياته

وتسعى لتحقيق التنمية المحلية , كما تسعى هذه الدراسة إلى إثراء البحث العلمي من خلال الكشف إمبريقيا عن العلاقة بين الرقابة الإدارية وتأثيرها على الإدارة المحلية .

-أهداف الدراسة :

إن كل دراسة تنشأ على أسس , وهذه الأسس تعتبر السبب في قيام وجود ظاهرة تستحق الدراسة , لذا فإن هذه الدراسة هي الأخرى تقوم على أسس تعتبر بمثابة أهداف تسعى للوصول إليها , ويمكن إيجاز أهداف الدراسة فيما يلي :

(1) - معرفة الدور الذي تؤديه الرقابة الإدارية (الوصاية) الممارسة على الإدارة المحلية من خلال الأعمال والوظائف التي تقوم بها هاته الأخيرة .

(2) - معرفة تأثير الرقابة الإدارية على أعضاء الإدارة المحلية كاشخاص منتخبين من طرف مواطني المجتمع المحلي.

(3) - معرفة رأي وإتجاهات أعضاء البلدية حول الرقابة الإدارية الممارسة عليهم من طرف إدارة الولاية .

سادسا - مفاهيم الدراسة :

1- الرقابة الإدارية : هناك مجموعة من التعاريف للرقابة الإدارية منها :

(1-1) - يعرف هنري فايولالرقابة بأنها التأكد مما إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة وأن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والاختفاء بغرض معالجتها ومنع تكرار حدوثها وهي تنطبق على كل شيء.(علي عباس , 2007 , ص180)

(2-1) تتمثل الرقابة في مجموع الأعمال التي تتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة، وتحليل الأرقام المسجلة للتعرف على مدلولاتها، ثم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنمية تحقيق الأهداف، ومعالجة أي قصور في تحقيق هذه الأهداف، فالوظيفة الإدارية للرقابة تتلخص في التأكد من أن ما يتم أو تم من عمل مطابق لما أريد إتصامه.(عبد الفتاح الصحن و محمد السيد سرايا , 1998 , ص12)

3-1) كما عرفت للرقابة على اساس انها نشاط إنساني يختص بمواكبة عمليات تنفيذ الخطط والسياسات ويركز على توقع حدوث الأخطاء و محاولة تجنبها مقدما عن طريق قياس النتائج المحققة اولا باول ومقارنتها من ثم بالمعايير الموضوعية مقدما لتحديد الاختلافات و التمييز فيما بينها إضافة إلى معرفة اسبابها بطريقة تأخذ في الاعتبار طبيعة وحجم المنشأة التي تتم مراقبتها و العمل على تصحيح مسار التنفيذ عن طريق معالجة الانحرافات وتنمية الإيجابيات بأسلوب يدفع العاملين على تحسین الاداء وتطويره و تحقيق التعاون فيما بينهم من اجل تحقيق الاهداف المرجوة . (عبد الرحمان الصباح , 1997 ، ص 17)

ومن خلال التعريفات السابقة فإنه يمكننا الخروج بتعريف إجرائي للرقابة الإدارية والمتمثل في ما يلي :

الرقابة الإدارية هي الوظيفة الإدارية الممارسة من طرف الوالي على اعضاء المجلس الشعبي البلدي وعليها كهيئة وهي ما بصطلح عليها قانونا بالوصاية، وذلك لضبط التجاوزات التي قد تقع من طرفهم.

2- **الهيئة التنفيذية :** حسب المادة الثانية من قانون 07-12 المتعلق بالولاية : (للولاية هيئتان هما : - المجلس الشعبي الولائي - الوالي) (الجريدة الرسمية ، العدد 12 2012 ، ص 07)

فالوالي طبقا للمادة 78 من الدستور (يعين الوالي بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناءا على تقرير من وزير الداخلية) (عمار بوضياف ب ص 122)

والوالي بصفته ممثلا للدولة على مستوى الولاية حسب المادة 111 من قانون الولاية (ط الوالي ويراقب المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية , غير انه يستثنى)

ادن باعتبار الوالي هو هيئة تنفيذية حسب النصوص القانونية , يمكننا الخروج بتعريف إجرائيه :

وهو شخص معين من طرف رئيس الجمهورية يمكن بولاية ورقلة يراقب مصالحها اللامركزية ومنها المجالس الشعبية البلدية .

3- **الاداء :**

3-1) يشير الاداء الى درجة تحقيق واثام المهام المكونة لوظيفة الفرد وهو يعكس الكيفية التي يحقق اويشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة فالاداء يقاس على اساس النتائج التي حققها الفرد . (راوية حسن , الدار الجامعية الجزائر)

3-2) ويعتبر مفهوم الاداء على المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية وجودة العمل من طرفه . والاداء هو المجهود الذي يبذله كل من يعمل بالمؤسسة من منظمين , مديرين ومهندسين . (عشوي مصطفى , د م ج الجزائر)

من خلال التعريفين السابقين فانه يمكننا ان نعرف الاداء اجرانيا هو المجهود الذي يقوم به العضو المنتخب من خلال متابعاته اليومية لقضايا التمييز بالبلدية.

4- **الفهم** : و يعرف فيبر الفعل بانه سلوك إنساني ظاهر او مستتر يمنحه الفرد الفاعل معنا ذاتيا وعلا م الاجتماع إذن هو العلم الذي يسعى على دراسة الفعل الموجه إلى سلوك الاخ رين ، ويذهب فيبر إلى ان الفهم على المستوى الدائلي للفاعل يمكن التحقق منه في صورتين:

أ) الاولى تتمثل في الفهم الذي يركز على الملاحظة المباشرة للمعنى الدائلي ، فنحن نفهم المعنى وراء استخدام بندقية لصيد حيوان ، و نفهم المعنى الدائلي للافعال غير العقلية التي تصدر عن انسان غاضب ... الخ ، و هذه المعاني نستطيع ان ندركها ، لاننا على وعي و إدراك بالمقاصد الدائلية التي ترتبط بالافعال المماثلة التي تصدر عنا .

ب) اما الصورة الثانية فهي متمثلة في فهم الدافع او التبرير الذي يقدمه الفاعل لسلوكه ، و ذلك عن طريق ما يسميه فيبر عملية التخصيص الوجداني ، فعن طريق المشاركة التعاطفية يمكننا ان نفهم السياق العاطفي الذي ادى بالفاعل إلى سلوك مثل هذا السلوك ، او بمعنى اخر لفهم الفاعل يجب على الباحث ان يضع الفعل في سياق الدوافع و يكون فهمه لطبيعته و وضع الفعل داخله بمثابة تفسير للمجرى الحقيقي للسلوك

<http://www.eitemay.com/showthread.php?t=21791> 25 افريل 2013 الساعة 10:17

5- الإدارة المحلية (البلدية) :

5-1) — إن تعريف الإدارة المحلية تعريفاً مانعاً شاملاً يعتبر من الموضوعات المعقدّة الشائكة لأن الإدارة المحلية حقيقة متشعبة يصعب ضبطها و مع هذا فهي لا تخلو من المبدئين الأساسيين: إن البلدية في المعنى الجغرافي جزء من التراب الوطني ، كما أنها الخلية الأساسية للشعب.

(عمار عوابدي، ، 2000 ، ص122).

5-2) — و يعرفها قانون 08/90 : الجماعة الإقليمية الأساسية و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تحدث بموجب قانون، و للإدارة المحلية إقليم و اسم و مركز.

5-3) — تقوم الإدارة المحلية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية لها وكذا إيجاد حلول في اقرب وقت و في احسن ظروف ممكنة لمشكلتي عدم الاستثمار الامثل للموارد البشرية المؤهلة و الرغبة في رفع مستوى معيشة ابناء المجتمع المحلي بالإضافة إلى مهمتها في مجال المبادرة و التنشيط فإنها بذلك تخدم الدولة في مجال الاقتصاد و ايضا في مجال للتنفيذ و التخطيط.

(جعفر اس قاسم، ، 1998 ص65 66).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الخروج بتعريف إجرائي لمفهوم الإدارة المحلية والمتمثل في ما يلي:
هي هيئة إدارية منتخبة محليا تتكون من مجلس منتخب ورئيس تنفيذي تسعى لخدمة مصالح افراد المجتمع المحلي وتلبية إحتياجاتهم على المستوى المحلي .

6-اللامركزية الادارية :

تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم اللامركزية الإدارية باختلاف وجهات نظر اصحابها ومن هذه التعريفات نذكر ما يلي :

6-1) — هو نظام يقوم على اساس توزيعالوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين اشخاص الإدارة المحلية فيالاقليم ، ويتمتع هذه الاشخاص بالشخصية المعنوية المستقلة ، مع خضوعها لرقابةالحكومة المركزية. ففي هذا النظام تتمتع لسلطة المحلية بقدر من الاستقلال في ممارسة اختصاصاتها فتحفظ الإدارة المركزية بإدارة بعض المرافق العامة القومية وتمنح الاشخاص المعنوية المحلية سلطة إنشاء وإدارة بعض المرافقالعامة ذات الطابع المحلي.

وعلى ذلك نظهر في هذا النظام إلى جانب الدولة أو الإدارة المركزية أشخاص معنوية محلية أو مرفقية يطلق عليها بالإدارة اللامركزية أو السلطات الإدارية اللامركزية .

(جعفر انس قاسم ، عدم ج ، الجزائر ، ص 29)

(2-6). كما يمكن تعريف اللامركزية : بأنها درجة عدم تركيز السلطة، أي تشتت السلطة وتوزيعها بين الأشخاص والمستويات الإدارية المختلفة في المنظمة أو على مستوى الدولة.

(خليل الشماخ وآخرون ، ، 1985، ص 222)

(3-6) — ويصف هويت اللامركزية بأنها : نقل السلطة، تشريعية كانت أو اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الدنيا (حسن الحكاك : 1975، ص 407)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الخروج بتعريف إجرائي لمفهوم اللامركزية الإدارية والمتمثل في ما :

اللامركزية الإدارية هي الإستقلالية الإدارية التي تتمتع بها البلدية بإعتبارها هيئة منتخبة محليا وتتمتع بالشخصية المعنوية التي تجعلها تتمتع بحرية إتخاذ القرارات والتصرف في الشؤون المحلية بنسبة إستقلالية معينة .

-المقاربات السسيلوجيه :

إن موضوع الرقابة تناولته العديد من النظريات والمدارس في علم الاجتماع سواء الكلاسيكية أو السلوكية أو الحديثة ...

المدرسة الكلاسيكية :

كانت رؤية المدرسة الكلاسيكية بادئ الامر لمفهوم الإدارة في المنظمة على انها كمية السلع أو الخدمات المنتجة بدلالة السعر والذي كان يمثل الهدف الأول بالنسبة للمؤسسة الصناعية حيث كان لزاما عليها ان تنتج كميات ضخمة من السلع المماثلة لتلبية الطلب عليها وتخفيض تكلفة الوحدة انطلاقا من فكرة اقتصاديات الحجم، ولكن رغم هذا فإنه لم يرغب عن مدارك أو اذهان المنظرين الاولين لهذه المدرسة اهمية الرقابة وفيما يلي إسهامات بعض مفكري هذه المدرسة :

"F.W.TAYLOR" أدخل مفهوم التنظيم العلمي للعمل .

"MAX WEBER" حلل البيروقراطية على أساس أنها تفيد العمال بوضع معايير وقواعد للعمل يجب عليهم احترامها والسير وفقاً .

"H.FAYOL" اشتهر بشعاره 'P.O.C.C.C' (التنظيم، القيادة، التنسيق والرقابة) حيث حدد الوظائف الأساسية للتحكم في المنظمة في وظيفة الرقابة.

ويمكن القول إن تصور متظري المدرسة الكلاسيكية للرقابة كان على أساس أنها:

تقييدية : يء إجراء رقابي . غير تامة الشفافية: يمكن استعمال عدة أدوات متنوعة وغير محددة .

مدرسة العلاقات الإنسانية:

غيرت هذه المدرسة بصفة جذرية بعض المفاهيم حول اندماج العمال في المنظمة، إذ بينت العديد من الدراسات التي أجريت مدى أهمية تحفيز العاملين من خلال العمل على إيجاد مناخ سليم ومناسب للعلاقات الإنسانية بتوفير المعاملة الحسنة للعمال ومساعدتهم على حل مشاكلهم وتجنب الاستخدام اللاإنساني لهم ولجهودهم وتوفير الحرية في التفكير والراي وإقامة العلاقات الحسنة بينهم وبين المنظمة ومالكها وإدارتها ، بل وحتى إشراكهم في رسم خطط المنظمة وأهدافها الإستراتيجية وذلك لقطع الحجة أمام العمال بعدم واقعية الأهداف ولتحفزهم أكثر على زيادة أدائهم . (علي عبد الرزاق جلي ، 1996 ، ص ص 173 - 174) وهذا من شأنه أن يزيد ثقته في المنظمة، ويزيد نسبة الرضا عن العمل، ويقلل دوران العمل، وفي المحصلة تحقيق أهداف المنظمة والفرد .

ويمكن تمييز اتجاهين في مدرسة العلاقات الإنسانية :

1- المدرسة التصرفية: تعتبر هذه النظرية كرد فعل أو الراي النقيض للمدرسة الكلاسيكية حيث على

عكسها لم تنظر إلى العامل كمجرد آلة بل أولت اهتماماً بالجانب النفسي والشعوري له وأخذت رنودها وافكارها عدة أوجه منها :

✓ "E.MAYO" بين لمنظمة 'Western Electric' أن الأجور وشروط العمل لا تكفي وحدها لتحفيز العمال في المنظمة ، إذ الإنتاجية تزيد بزيادة الرعاية المحاطة بالعمال وكذا المحفزات ويكون لها تأثير أكبر كلما زادت درجة المسؤولية الموكلة للأفراد .

✓ "MC.GREGOR" جاء بنظرية 'Y' ابن يعنير القرد يحب العمل وقادر على اداءه ويهتم به ويشارك في تحقيق نشاطات واهداف المنظمة بالتوافق مع تحقيق اهدافه الخاصة .

✓ "HERZBERG" حلل عوامل الرضا في العمل واوضح اهمية وضرورة تنويع وتوسيع المهام والمسؤوليات لعمال المنظمة .

إذن فالرقابة عدلت في هذا التحليل من ناحيتين سواء الاهداف او الوسائل ، فهي لم تعد مجرد المراجعة الكلاسيكية للمنقد من طرف المسؤول الهرمي، بل اصبح بإمكان المروؤوس نفسه والذي يتمتع بنوع من المسؤولية ان يقوم بالرقابة الذاتية وذلك على الاقل في النشاطات الروتينية .

(علي عبد الرزاق جليبي , , 1996).

2- النظرية الاجتماعية الاقتصادية : زادت هذه النظرية بعدا إضافيا عن النظرية التصرفية وهو البعد التقني للمنظمة فنجد روادها ركزوا على إظهار المنظمة ذات البعد المزدوج التقني والاجتماعي في ان واحد.

"SYERT" و "MARCH" نظريتهم التصرفية للمنظمة بينا ان الافراد لهم اهداف وان اهداف المنظمة تتوقف على مدى توافق وتكامل العمال لتحقيق هذه الاهداف.

اما "OUCHI" فقدم نظرية 'Z' التي تقوم من خلالها بتحليل هوية المنظمة وثقافتها كوسيلة للوصول إلى احسن تعاون والقوى مشاركة في المنظمة. (مؤيد سعيد السالم, تنظيم المنظمات, دار عالم الكتاب الحديث, اريد, 2002, ص ص 115 118)

الفصل المفاهيمي

الدراسة الميدانية للموضوع

أولاً: الإجراءات المنهجية.

1: منهج الدراسة:

2: مجالات الدراسة.

3 :محور عمليه الدراسة

4 :ادوات جمع البيانات

عرض وتحليل النتائج:

1 : عرض وتحليل البيانات

2 تفسير نتائج التساؤلات الجزئية

3 تفسير نتائج التساؤل العام

4 النتائج العامة

5 الافتراضات

أولاً: الإجراءات المنهجية.

(1) منهج الدراسة

إن كل دراسة لا بد وأن تسير وفق أسلوب معين يحدد وجهتها إلى أين تصل ومتى تصل وكيف تصل وفق خطوات ومراحل خاصة بكل أسلوب ، وفي بعض الأحيان قد يأخذ الباحث أسلوبان أو أكثر من أجل تناول الدراسة بأكثر من كيفية لأجل الوصول إلى معلومات دقيقة وشاملة عن الموضوع ، وفي دراستنا هذه اتبعنا منهج المسح الميداني في جمع المعلومات الحقلية ، وهو المنهج المناسب للدراسة ، لأن المعلومات المراد معرفتها معلومات حقلية ميدانية ، وذلك لمعرفة العوامل الاجتماعية المساعدة على قوة القانون وفاعليته ، أو المساعدة على ضعف القانون وإرتباكه وضيق الأفراد منه وعدم قابليته . وهذا من خلال الممارسات والتطبيقية الحرفية له في إطار الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية وتأثيراتها على المنتخبين كممثلين للمجتمع ، وفي ضوء العديد من الاستبيانات التي استهدفت استطلاع للرأي العام حول هذه المسألة ، انتهى العلماء إلى التمييز بين ثلاثة مستويات لهذا القبول ، والمعايير الأخلاقية الأساسية التي ترتبط به ، وهذه المستويات : هي الإعلان الشفاهي ، القبول الضمني ، العلاقة بين القيم المسلم بها والسلوك الواقعي المتطابق والمعايير القانونية .

ومهمة الباحثين والعلماء من خلال الدراسات الميدانية تتمثل في امداد المشرع بالمعلومات الكافية التي توضح له الاحتمالات التي قد يستقبل بها الأفراد والجماعات القوانين المختلفة ، لما تتركه عند تطبيقاتها الحرفية من أثر وعدم مراعاتها الجوانب الاجتماعية . (محمود أبو زيد : ص 111 - 112)

ومنهج المسح الميداني يعتمد على سبع مراحل أساسية.

1 تحديد موضوع البحث المزمع القيام به وإبراز أهم مشكلة يعالجها .

2 تصميم العينة المختارة .

3 تصميم الاستمارة الاستبائية ، حيث تعتبر الوسطة التي تجمع الباحث بالمبحوث .

4 إجراء المقابلات الميدانية .

5 تيوب البيانات الميدانية .

6 وإجراء عملية التحليل الإحصائي ، ليخلص إلى نتائج الإحصائية ليؤكد من دور العوامل الاجتماعية في قوة القانون وفاعليته.

7 كتابة البحث أو الأطروحة ، وهذا بعد التوصل إلى النتائج الإحصائية ، ومعرفة ماهية ودرجة كل عامل اجتماعي من العوامل المؤثرة في قوة القانون وفاعليته ، كعامل اشتقاق القانون من الواقع

الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع ، وقوة السلطة السياسية ودعمها من قبل الجماهير وعدم وجود قوى وتيارات معارضة للقانون ، وخدمة القانون لصالح ابناء المجتمع ، والتناغم والانسجام بين طبيعة القانون وروح العصر الذي يعيشه المجتمع . (احسان محمد الحسن : ص 48)

وفي بحثنا هذا وضحنا كل تلك الخطوات.

(2) - مجالات الدراسة :

إن الدراسة العلمية تنبئ المستوى في الفضاء لديه ثلاثة ابعاد , فهي كذلك تركز على ثلاثة ابعاد رئيسية وهي : المجال المكاني الذي يختص بمحل إجراء الدراسة , والمجال الزماني وهو فترة إنجاز الدراسة , والمجال البشري الذي هو محور عملية الدراسة , ويضيف (محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي (البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين) بأن : >> مجالات البحث هي ذلك الإطار الذي يسير بداخله الباحث , أي مجموعة المتغيرات التي سوف يتم معالجتها خلال البحث وهذه المتغيرات التي يجب ان يتم تحديدها بشكل قاطع لان عدم التحديد يجعل الباحث يفقد السيطرة تماما على بحثه <<.(محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي, 2002 , ص 86)

(2-1) - المجال المكاني:

يعبر المجال المكاني عن موقع إجراء الدراسة , فكل دراسة موقع جغرافي معين يمثل بعدا من ابعاد الدراسة , وقد تم إجراء هذه الدراسة في المجلس الشعبي لبلدية الزويساتالتي تعتبر من اكبر بلديات الولاية من الناحية البشرية والجغرافية, يحدها شمالا بلدية ورقلة , وجنوبا بلدية حاسي مسعود , وشرقا بلدية عين البيضاء, وغربا كل من بلدية سيسب والمنصورة وحاسي لقفل والمنيعه .

تتميز البلدية بالفلاحة وتربية الابل والمواشي بالإضافة الى بعض النشاطات الاقتصادية الأخرى كبيع وإنتاج مواد البناء ...

• الهيكل التنظيمي للبلدية :

• الكتابه العامه :تضم:

*مكتب التنظيم والشؤون القانونية

- فرع كتابة المجلس

- فرع التشييد والتوثيق والمراقبة والاعلم

● مصلحة المستخدمين : وتضم

*رئيس المصلحة

*فرع تسيير المستخدمين

*فرع التجهيز والتكوين

● مصلحة الشؤون الاقتصادية والمالية : وتضم

*رئيس المصلحة

*مكتب الفلاحة

*مكتب تسيير الممتلكات العقارية

*مكتب الميزانيات والعمليات المالية

*فرع العمليات المالية

*فرع الاجور

● مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية : ويضم

*رئيس المصلحة

*مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية (- فرع التسجيلات والخدمة الوطنية

- فرع الحالة المدنية

* مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية : ويضم

- فرع الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب

- فرع الشغل

- فرع النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي

- فرع الوقاية والبيئة

* مصلحة التعمير : وتضم

* - رئيس المصلحة

- مكتب المخططات والمنازعات والنظافة العمومية

- فرع النظافة والمراقبة العامة

- فرع المنازعات

*مكتب التنظيم العقاري

* مصلحة التجهيز والاشغال الجديدة

- *رئيس المصلحة

- مكتب الصيانة وتسيير العتاد

- فرع تسيير الحضيرة والعتاد

- فرع صيانة العتاد والمباني

- مكتب الصفقات والبرامج

2-2) - المجال الزماني :

وهي فترة إعداد البحث , ذلك ان اي بحث مقيد بفترة زمنية معينة , كما يوضح كل من منصور نعمان و غسان ديب النمري في كتابهما البحث العلمي حرفة وفن بانه: (ليس هناك من بحث بلا حدود , وإن كان هناك بحث من هذا النوع فلن ينتهي ابدا , فالحدود تُحدد مسار الباحث في مجتمع البحث). (منصور نعمان و غسان ديب النمري , 1998 , ص 45)

لذا فإن الفترة الزمنية لهذا البحث تبدأ من 15 / 12 / 2012 أين اخذت الفكرة حول الموضوع ،حيث اعقبها في هذه الفترة القيام بجمع المادة العلمية التي تنور حول الموضوع , إلى غاية 10 / 02 /

2013 اين تم إجراء دراسة إستطلاعية على مجتمع الدراسة , تم فترة 25 / 04 / 2013 الى 14 / 05 / 2013 التي تم فيها إجراء تربية في المجلس الشعبي البلدي لبلدية الرويسات اين تم فيها معاينة واقع الإدارة المحلية بإستخدام ادوات البحث العلمي من ملاحظة ومقابلة مع بعض المبحوثين وتوزيع الإستبيان على باقي الاعضاء لتليها فترة تحليل الإستبيان والخروج بنتائج الدراسة إلى فترة 2013/05/30 التي تعبر عن نهاية الفترة الزمنية لهذه الدراسة .

2-3) — المجال البشري :

المجال البشري هو البعد الثالث من ابعاد الدراسة والذي يعتمد على العنصر البشري في الدراسة , ذلك ان البحوث الاجتماعية تستند في دراساتها على العنصر البشري , فقد تم الإعتماد على اعضاء المجلس الشعبي البلدي في هذه الدراسة باعتبارهم الطرف الرئيسي الذي تطبق عليه الرقابة الإدارية , ولقد تم تنصيب المجلس الشعبي البلدي المكون من 23 عضو , يضم تشكيلة تيارات سياسية متنوعة , من حزب الكرامة الحاصل على (04) مقاعد متحالفًا مع حزب حركة حماس ب(03) مقاعد وحزب الجزائر الخضراء ب (03) وحزب الفجر الجديد ب (03) مقاعد ليحصلوا على اغلبيه المقاعد وهذا لضمان التصويت أثناء المداولات واختير السيد: ق ع الذي تم ترشيحه على رأس قائمة الحزب الفانز وهو الفجر الجديد على مستوى بلدية الرويسات رئيسا للمجلس الشعبي البلدي الجديد بعد التحالف المذكور بمقر البلدية تحت إشراف السيد ن مالوالي السابق لولاية ورقلة . (المصدر : مكتب الانتخابات ، مديرية التنظيم والشؤون القانونية بولاية ورقلة) .

3) محاور عملية الدراسة:

إن محور الدراسة هو العنصر البشري الذي يركز عليه البحث , ذلك ان البحث العلمي في البحوث الاجتماعية تتخذ من الافراد مادة خام للدراسة والتحليل عليها من جميع النواحي , وبما ان هذا البحث هو الآخر يندرج ضمن البحوث الاجتماعية فهو يتخذ من اعضاء المجلس الشعبي لبلدية الرويسات محورا لهذه الدراسة وبما ان عدد الاعضاء قليل على ان يتم اخذ عينة منهم فقد تم اخذ جميع الاعضاء وفق ما يسمى بمجتمع الدراسة , والذي يعرفه عبد الله عامر الهاماني بأنه : >> تجمع لافراد واشياء في خصائص معينة تهم الباحث او هو مجموع وحدات البحث التي نريد الحصول على بيانات منها او << (عبد الله عامر الهاماني , , 2003 , ص 236) .

ومن هذا فإن مجتمع الدراسة يتكون من 23 عضو , فإن الأسلوب المناسب للقيام بالدراسة هو أسلوب الحصر الشامل والذي يعتمد أخذ جميع أفراد المجتمع بالدراسة دون إستثناء أحد .

4 أدوات جمع البيانات :

للبحث العلمي تقنيات عديدة يلجأ إليها الباحث عند قيامه بالبحث مستعيناً بقدراته ومواهبه وإستعداده الفطري لها ومدى براعته التي إكتسبها خلال دراسته وتدريبه عليها وهي مهمة للغاية خاصة وأن نجاحه في بحثه يتوقف إلى حد كبير على قدرته على إستخدام هذه التقنيات بكفاءة وفقاً لما يستدعيه البحث , وتتنوع تقنيات البحث وفق المنهج المتبع في الدراسة , لذا فإن تقنيات المسح الميداني التي اتبعها :

المقابلة والإستبيان .

4-1- المقابلة :

تعتبر المقابلة محادثة شفوية بين شخص وشخص آخر أو مجموعة أشخاص الغرض منها هو الكشف عن بعض المعلومات والمعطيات عن طريق طرح أسئلة على المبحوث , هذا وقد بين مروان عبد المجيد إبراهيم أن المقابلة >> نوع من الإستبيان الشفوي , وتعني الإنقاء بعدد من الناس وسؤالهم شفويا عن بعض الأمور التي تهم الباحث بهدف جمع إجابات تتضمن معلومات وبيانات يفيد تحليلها في تفسير المشكلة أو إختيار الفروض <<. (مروان عبد المجيد إبراهيم : 2000, ص 171) .

وقد تم إستخدام دليل المقابلة مع رئيس البلدية السابق كونه لم يعد عضواً للمجلس الحالي، ومنحراً من جميع القيود , وكذا القيام بمقابلة الإستبيان مع بعض أعضاء الإدارة المحلية من بينهم رئيسها ونوابه بحكم عددهم القليل والذي يمكن من إجراء مقابلات معهم , وكانت الأسئلة كالتالي :

- ماهي الاختصاصات العلمية لأعضاء البلدية .
- هل انتم راضون عن تدخل الرقابة في كل شئ ؟ .
- هل انتم راضون في حال توقيف أو إقصاء المباشرة الوالي لأعضاء المجلس بعد قرا المحكمة وتجاوز المجلس كجهة مختصة حسب القانون القديم .
- في حال الاختلاف بين الأعضاء في بعض النقاط هل تستعملون المشاورات والموائمات السياسية لتقارب وجهات النظر .

- هل تحد الرقابة من ابداع الفاعلين اتقاء حرصها على عدم تخطي الادارة المحلية المخططات التنموية المرسومة من طرف الولاية .
- هل تتسبب في التأخير في المصادقة على الميزانية .
- هل يلجأ المجلس الى تنفيذ المداولة بعد انتهاء مدة المصادقة الصريحة المفردة بـ30 يوما من تاريخ ايداعها لدى الهيئة التنفيذية .

(2-4) الاستبيان :

يستعمل الباحث الاستبيان من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الآراء حول موضوع معين , لذا فإننا نجد ان الاستبيان يوزع على مجموعة كبيرة يتعذر إجراء المقابلة مع جميع المبحوثين لذا يلجأ الباحث إلى توزيع الاستبيان عليهم بصفته الاداة المناسبة لمثل هذه الحالة , ويعرفه قباري محمد إسماعيل على انه : >> من أهم أدوات البحث الاجتماعي وأكثرها استخداما وشيوعا , ويرجع ذلك إلى المميزات التي تحققها هذه الاداة سواء بالنسبة لإختصار الجهد والتكلفة أو سهولة معالجة البيانات بطريقة إحصائية <<. (قباري محمد إسماعيل : , 2001 , ص 304).

و يعرفه موريس انجرس بأنه : >> تقنية مباشرة للنقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد , وتسمح بإستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقة رياضية والقيام بمقارنات رقمية <<. (موريس انجرس : , 2006 , ص 204) .

وقد تم إستعمالا لاستبيان في هذا البحث المتكون من 29 بندا مقسم إلى ثلاثة محاور , يتعلق المحور الأول بالبيانات الشخصية الذي يحتوي على 5 بنود , اما المحور الثاني فيتعلق بالرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية على العضو والاعمال يحتوي على 16 بندا , اما المحور الثالث فيتعلق بدور الرقابة الإدارية في الإستقلالية المالية للإدارة المحلية الذي يحتوي على 8 بنود , وقد تم توزيع 23 إستبانا على مجتمع الدراسة باعتبار ان هذا المجتمع يتمثل في اعضاء الإدارة المحلية البلدية بالرويسات الذي يتشكل من 23 عضوا , وكما تم التوضيح سابقا ان الاستبيان يسمح بجمع البيانات ومعالجتها إحصائيا فإنه سيتم إجراء بعض التقنيات الإحصائية عليه ومنها :

- — معدل الردود على الاستبيان :

ويتم حساب هذا المعدل من أجل معرفة نسبة الردود على الاستبيان الذي وزعه الباحث على مجتمع الدراسة , ويتم ذلك وفق المعادلة التالية :

$$\text{معدل الردود} = \frac{\text{عدد الأعضاء الذين أجابوا على الاستبيان}}{\text{إجمالي أفراد مجتمع الدراسة}} \times 100$$

لأننا في دراستنا اكتفينا بالنسب المئوية والتكرارات

عرض وتحليل النتائج :

(1) عرض وتحليل البيانات

1-1- عرض وتحليل البيانات الشخصية :

* الجدول رقم: (01) يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس.

الاحتمالات	ت	%
ذكر	16	%83.33
انثى	07	%16.66
	23	100

يتضح من خلال الجدول ان عنصر الذكور هو المحلل للنسبة الاكبر المقدرة بـ

(%83.33)، وهذا راجع للعادات والتقاليد الخاصة بالمناطق الصحراوية ، اللتي

تُهم مشاركة المرأة ، فدورها في العمل

الاجتماعي والجماعي يكاد يكون هامشيا ، فما بالك بالمشاركة السياسية ،

ونسبة (16.66%)، المتحصل عليها ، نستطيع أن نجزم بأنها نتيجة القانون
الذي يجبر بان يخصص ثلث المقاعد لفئة الإناث .

* الجدول رقم : (02) يبين توزيع افراد عينة البحث حسب السن.

الاحتمالات	ك	%
30 . 20	08	%34.78
40 . 30	06	%26.08
50 . 40	05	%21.73
60 . 50	04	%17.39
	23	100

يوضح الجدول ان الفئة العمرية الغالبة على مجتمع الدراسة هي
مرحلة الشباب بين الفئتين (30.20 و 40.30) (60.86 %))
%34.78 للفئة الاولى ، ونسبة (26.08 %) للفئة الثانية، وهذا ما يدل على
التغير الاجتماعي الذي حدث نتيجة الوعي والاحساس بالمسؤولية والمشاركة المحلية، نتيجة المستوى
التعليمي العالي، وساهم ذلك في ذلك تخفيض سن الترشح من 23 سنة بدل 25 سنة كما في القانون السابق
08/90 ، وهذا التعديل يخدم أكثر عنصر الشباب ، ويوسع نطاق المشاركة ، ولو انها في دراستنا
كانت محتشمة تحت فئة (25) بفردين فقط ، اما فئة الكهول فكانت
(21.73 %) ، وهي مرحلة وسيطة بين الشباب وكبار السن ، حيث تتمتع بالخبرة ،
وكان تكرارهم 6 افراد ، وغالبيتهم مارس العضوية بالمجلس البلدي أكثر من مرة ، والخبرات المتراكمة
من حيث العمل الإداري والتسيير بالبلدي ينعكس في النهاية على المستوى المجتمعي .

* الجدول رقم (03) يبين توزيع افراد عينة البحث حسب الحالة العائلية .

الاحتمالات	ك	%
اعزب	03	13.04%
متزوج	20	86.95%
مطلق	00	00
ارمل	00	00
	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان عينة الدراسة ، وتنسبة (86.95%)، متزوجين وهذا تلبية للحاجة النفسية والبيولوجية من اجل التفرغ للخدمات الاجتماعية والتنمية ، خاصة وانهم حسب المعاينة الفردية في الاستثمارات قد تجاوزوا سن 30 ، وهو ما يمكنهم من تحمل المسؤولية العائلية ثم المسؤولية المجتمعية ، بيد ان المجتمع هو عبارة عن مجموعة اسر ، والنسبة (13.04%)، المتبقية من غير المتزوجين هي من فئة الاناث .

* الجدول رقم (04) يبين توزيع افراد عينة البحث حسب المستوى التعليمي .

الاحتمالات	ك	%
ابتدائي	01	04.34%
متوسط	06	26.08%
ثانوي	05	21.73%
	11	47.82%
	23	100

بالإضافة من خلال الجدول ، ان المجلس المحلي يحتوي على كفاءات جامعية هائلة تمثل نسبة

(47.82%)، وهذا يعكس مستوى عالي ميزاته الادارية ، ذلك ان مثل هذه الكفاءات تساعد في تحسين وتطوير الادارة ، والزيادة من كفاءتها ورفع فاعليتها الامر الذي يدفع بوتيرة التنمية والخروج بحلول لمشكلات المجتمع المحلي ، خاصة وان منهم المهندسون في المجال الفلاحي والعمارة (تنظيم المدن) والبيئي ، حيث استشفينا ذلك من مقابلاتنا واحتكاكنا بالموظفين الاداريين ، اما بخصوص المستويات الوسطى فكانت نسبتهم (21.73%) فهي نسبة تلقت تكوينان متخصصة في الادارة مثل المركز الوطني لرسكلة وتكوين الجماعات المحلية ، وهي حيث يقدم تكوينات مركزة وهم من سير الادارة في عهد الثمانينيات ، ولديهم خبرات معتبرة ، اما المستويات الدنيا فتحتاج الى تدريب وتكوين في مجال التسيير الاداري للجان او اللجان الخاصة التي تشكل في ظروف طارئة وغير متوقعة ويحتاج منها تدريب مسبق على مثل هاته الحالات من مرونة والتكيف السريع مع المواقف .

* الجدول رقم : (05) يبين توزيع افراد عينة البحث حسب العهد الممارسة .

عدد مرات الترشح	ك	%
1	13	56.52%
2	04	17.39%
3	06	26.09%
اكثر من 3	00	00
	23	100

نلاحظ ان اغلبيه مجتمع الدراسة هم مترشحون لمرة واحدة لعضوية مجلس الإدارة المحلية هذا الذي يبين مدى التنوع في الكفاءات والإطارات رغبة في المجتمع المحلي الذي ينتخب في كل مرة على إطارات جديدة من اجل تحسين مردودية الإدارة المحلية وبالتالي النهوض بمشاريع ومؤسسات المجتمع المحلي

التي تهدف إلى خدمة التنمية المحلية ، لذا فإن خاصية الترشح لعهدة واحدة افضل من الركود لثلاثة عهديات او اكثر متتالية لانها تشكل الروتين والجمود بعكس التنوع والتغيير الإداري الذي يسعى إلى التطوير الإداري من خلال ترشيح كفاءات وإطارات جدد لتسيير الإدارة المحلية ، وتقدر بنسبة (56.52) كما انه لا يمكن إنكار ان الإطارات الجيدة من الأفضل لها ان تترشح لعهديات متتالية من اجل مواصلة ما بداته من مشاريع وافق حول المجتمع المحلي ، ذلك ان من سلبات العهدة الواحدة هي البداية من جديد وعدم إكمال ما سبقت إليه العهدة السابقة . وهو ما نجده في فئة الذين مارسو العهدة الانتخابية 3 مرات (26.09) ، اما نسبة

(17.39) فمارسو العهدة الانتخابية لاربع مرات تمكنهم من توظيف خبرات الفترة السابقة .

اما فئة الذين مارسو العهد الانتخابية لأكثر من ثلاث مرات فلا توجد .

2-1- عرض وتحليل : التساؤل الجزئي الاول :

* الجدول رقم : (06) يتعلق بجعل الرقابة الادارية العضو اكثر حضورا في الاجتماعات .

الاحتمالات	ك	%
نعم	20	86.95%
	03	13.04%
	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان للرقابة الادارية المقروضة على العضو اثر في حضور اجتماعات المجلس ، وذلك بنسبة (86.95%) وهذا للإجراءات القانونية الصارمة ، من خلال النصوص التوجيهية التي تصل الى حد الإقالة ، وهذا الزام قانوني لم يكن في النص السابق لقانون البلدية 08/90 ، والهدف من هذا الاجراء هو دفع المنتخب اكثر على الالتزام بحضور دورات المجلس واعطائها اهمية كبيرة ، حيث انه :
تعدد الغيابات غير المبررة لأكثر من ثلاث دورات عادية خلال نفس السنة يعد مستقيلا تلقائيا .

لكن مع ذلك نجد في العينة محل الدراسة ما نسبته (13.04%)، لا يعتبرون ان للرقابة الادارية دور في حضور الدورات ، وهذا اما لشعورهم تجاه مجتمعهم الذي وكلهم بالمسؤولية ، فيبادرون من تلقاء انفسهم بالحضور ومتابعة مجريات الاحداث ، وهي نسبة هائلة خاصة من الاحزاب صاحبة الائتلاف (الكرامة ، حماس ، الفجر الجديد ، الجزائر الاخضر للتنمية) الحائزة على الاغلبية . (مكتب الانتخابات بمديرية التنظيم والشؤون القانونية بولاية ورقلة)

والتي يسهر اعضاؤها على الحضور المستمر حتى في جلسات اللجان .

ونقول ان الرقابة من الناحية الشكلية تجعل العضو ملزما بالحضور ، لكن من الناحية الواقعية باستطاعة العضو ان يغيب ويبرر غيابه باية وسيلة ، وقد يغيب غير ان غيابه تكون منقطعة ليجنب الجزاءات المفروضة في ذلك . والقوانين مهما كانت صارمة توجد بها ثغرات ، والملزم في هذا الشأن بالنسب للمنتخب هو ضميره وتحمله المسؤولية امام ناخبيه .

* الجدول رقم : (07) يبين مدى تمكين الرقابة الادارية للعضو من معرفة الاخطاء التي تفعلها المجلس .

الاحتمالات	ك	%
نعم	19	82.60%
	04	17.39%
	23	100

يتضح من خلال الجدول ان للرقابة الادارية للهيئات التنفيذية دور كبير في إبراز اخطاء الاعضاء وهذا من خلال ارجاع المداولة للبلدية بعد كتابة ملاحظات عليها ، وهذا لإعادة التداول حولها لانه قد يتطرق المجلس الى نقاط قد تراها الهيئة التنفيذية خارج اختصاص المجلس ، ومسالة الاختصاص مسالة تباين وضبابية ، حيث اوضح الدكتور محمد الصغير بعلي الى ضرورة تحديد عدم الاختصاص الاقليمي ، لان الاصل في الاتشاء العموم مالم تخصص .

وتوضح النسبة العالية للذين اجابوا بالاحتمال نعم ما نسبته (82.60%)، لكن هذا لا يعني انهم راضون على هاته الرقابة من قبل الهيئة التنفيذية في كل صغيرة ، لانها تشعرهم بانهم مسلوبو الفعل ، وهذا مستشف من خلال المقابلات الي اجريت مع بعض الاعضاء .

لكن يبقى ان وظيفة الرقابة في اي مؤسسة او منظمة هي تقويم اعضائها ، وتعتبر عنصر تصحيحي تقويمي لاططاء الادارة المحلية ، وهو ما تقوم به جميع الادارات .

وهذا ما اوصت به جميع النظريات الادارية سواء الكلاسيكية كالادارة العلمية او السلوكية كنظرية العلاقات الانسانية او الحديثة كالبابائية .

* الجدول رقم : (08) يتعلق باستقالة العضو في حال زيادة ضغوط الرقابة الادارية عليه .

الاحتمالات	ك	%
نعم	04	17.39%
	19	82.60%
	23	100

يتضح من خلال الجدول ان اغلبيية الاعضاء ونسبة (82.60%)، يرفضون الاستقالة في حد ضغوطات الرقابة الادارية عليهم ، والمواصلة في اداء مهامهم حتى نهاية العهدة ، لانه يدرك مسبقا وقبل الترشح ان هناك رقابة من قبل الهيئة التنفيذية وهذا طبقا للقوانين التي تفرض الرقابة القبلية ، لكن يبقى على الفاعل ان يمارس ابوات العمل السياسي من مهارات ومراوغات وعلاقات شخصية كما سماها ميشال كروزي () في دراسته الفاعل الاستراتيجي، حيث يستطيع الفاعل ان يحقق مطالبه تحت المنفعة المتبادلة للطرفين .كل هذا من اجل التخفيف من ضغوطات الرقابة الادارية. اما النسبة التي تتوجه للاستقالة فهي نسبة لا تؤثر على مجتمع البحث بالقدر الكبير وتمثل نسبة (

(17.39

* الجدول رقم: (09) يتعلق بضبط الرقابة لسلوك العضو في ، ل ارتكاب المخالفات .

الاحتمالات	ن	%
نعم	23	100%
	00	00
	23	100

في حال المخالفات المرتكبة من طرف الفاعلين في المجالس المحلية ، يتم ضبطها من طرف الهيئة التنفيذية بالطرق القانونية ، وذلك عن طريق التوقيف أو الإقالة أو الإقصاء حسب حجم الخطأ . ومن خلال النسبة العالية التي اجمع عليها الاعضاء (100%)، تؤكد ان هذا الاجراء مقبول لدى الفاعلين لكن الخلاف الذي استشفيت من خلال المقابلة كان حول الالية ، لان الوالي لم يلزمه القانون بتسييب (اي توضيح الاسباب) عكس القانون القديم الذي يشترط ذلك ، فيجتمع المجلس في جلسة مغلقة لإبداء رايه لانه هو المخول له هذا الحق ، وعلى الجهات الرقابية الا متابعة اجراءات الاقصاء عندما يثبت من طرف المحكمة ، وهذا تدعيما كبيرا لمفهوم اللامركزية ، لكن هذا الحق اجهض بحالة الطوارئ التي فرضت في فترة التسعينات ، لكننا حاليا لسنا في حالة طوارئ فلماذا الإبقاء على تجاوز المجلس في هذا الشأن ، وهذا ما ينعكس سلبا على اداء المجالس ، كون اصحابها يخضعون لرقابة مشددة وبالتالي نقل روح الابداع وحب التغيير والنهوض بالتنمية على المستوى المحلي .

* الجدول رقم: (10) يتعلق بجعل الرقابة الادارية المبالغه العضو غير قادر على اداء مهامه .

الاحتمالات	ن	%
نعم	19	82.60%
	04	17.39%
	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ، ان نسبة عالية من المستجوبين ترى بان الرقابة الادارية المبالغه ، تجعل العضو غير قادر على اداء مهامه بالشكل الكامل وهذا بنسبة (82.60%)، بسبب اخذ الموافقة من الهيئة التنفيذية وذلك من خلال طلب التماس على امور عادية وغير مكلفة ماديا كالهدايا المقدمة في المناسبات والاعیاد ...، وعدم لاتاحة الفرصة للمجلس التصرف بحرية في هذه الامور. اما النسبة التي ترى ذلك فهي نسبة قليلة وتقدر بـ (17.39) .

والادارة الحديثة اوصت بترك الموظف واعطائه شيئ من المرونة والمشاركة الفعالة في صنع القرار وتنفيذه ، وابرز نظرية في هذا المجال هي نظرية الادارة اليابانية ، وهذا ما جعل المنظمات اليابانية فاعلة ومحقة لنسب نمو عالمية .

* الجدول رقم: (11) يتعلق بتدخل الوالي في حال وجود اختلاف خطير بين أعضاء المجلس

الاحتمالات	نعم	%
نعم	21	91.30%
	02	8.69%
	23	100

تتدخل الرقابة الادارية في حال وجود اختلاف خطير بين الفاعلين داخل المجلس المحلي ، حيث تحاول توحيد الاهداف لخدمة برامجها المسطرة ولاتيا ، وهذا لتسهيل التصويت بالاغلبية على هاته البرامج ، لكي لا تتعطل وتتوقف اعمال المجلس ، وبالتالي الوصول الى حالة من الركود والانسداد ، وهو ما ينعكس سلبا على المواطنــــــــــــــين والمجتمع المحلي .

وبالرجوع الى النسبة المئوية المرتفعة المقدرة ب (91.30%)، تؤكد ان اجابات المستجوبين يستشعرون هذا الحرج ، ويلجئون الى الاساليب السياسية من موانعات من خلال التشاور مع الكتل

السياسية ، خاصة انه في القانون الجديد لا يسمح بسحب الثقة من رئيس المجلس في السنة الاولى من تنصيبه ، وهذا لإعطاء نوع من الاستقرار وترك المجلس في بدايته يشعر بنوع من الاستمرارية.

* الجدول رقم : (12) يتعلق بالرقابة القبلية للهيئة التنفيذية هل تشعر الفاعل بنقص في التمتع الكامل

الاحتمالات	ك	%
نعم	12	52.17%
	11	47.82%
	23	100

من خلال الجدول ان المداولات التي تشترط الرقابة القبلية بالرغم من اهمية هذا الاجراء لتفادي الاخطاء لكن التأخير في مدة الرقابة تحبط العضو الفاعل داخل المجلس ويترك في نفسه بنوع من الشعور بالنقصان في التمتع بالاستقلالية ، وهذا من خلال اجابات المستجوبين حيث بلغت (52.17%) وهي نسبة معتبرة ، لكن حتى النسبة المتبقية من المستجوبين (47.82%) لا ترى ان ذلك مماسا بالاستقلالية ، انما تحجب عملية الاسراع في المصادقة .

وهذا يجعلنا نظرح مدى اهمية الرقابة القبلية اذا كانت تؤثر على سيرة اداء الادارة المحلية ، مادامت هناك حلول اخرى لمراقبة اعمال البلدية ، وهي الرقابة القضائية .

* الجدول رقم : (13) يتعلق برفض مداوله ساهمت في اقتراحها .

الاحتمالات	ك	%
نعم	13	56.52%
	10	43.47%
	23	100

من خلال الجدول نلاحظ ان اغلبيه نسبيه من الاعضاء تم رفض مداوات ساهموا في اقتراحها وهذا (56.52%)، وهذا وهذا يدل على ان هناك تعثر في سيرورة اعمال المجلس نتيجة هذه الممارسات الوضائية المبالغ فيها احيانا ، وبالتالي تؤثر على التنمية ، لكن هناك نسبة معتبرة لم ترفض مداوات ساهموا فيها بنسبة (43.47%) نتيجة مزورها على المصادقة الضمنية ، ويبدأ تنفيذها بعد 21 يوما من ايداعها لدى الوالي .

* الجدول رقم: (14) يتعلّق بعدم شعور الفاعل بالرضا الوظيفي على اعماله بسبب الرقابة الادارية حين رفض المداوات .

الاحتمالات	ك	%
نعم	18	78.26%
	05	21.73%
	23	100

عندما تتدخل الرقابة برفضها المداولة تشعر العضو بعدم الرضا على اعماله ، لانه بذل مجهودا في اعدادها وفي الاخير ترفض من قبل الهيئة التنفيذية ، وبولد لديه شعورا بعدم تقدير للمجهودات المبذولة . وهذا ما اشارت اليه النسبة المئوية التي اجابت باحتمال نعم ب (78.26%)، وهذه الاتعكاسات السلبية اكدتها دراسات التون مايو في تجاربه الميدانية التي اكدت ان اهمال الموظف وعدم تقدير اعماله نجعله في حالة احباط ، وهو ما ينعكس على ادائه ومردوديته وفي النهاية عدم شعوره بالرضا الوظيفي. غير انه تبقى ان هناك عينة من الدراسة لا ترى ذلك ، تقدر ب (21.73) لانها في الامس ان العمل السياسي هو فن الممكن فبالنالي هي تتأقلم مع كل الظروف وكل المواقف وهي نسبة قليلة .

* الجدول رقم: (15) يتعلق باعادة صياغة المداولة في حال رفض الرقابة الادريه لها .

الاحتمالات	ك	%
نعم	18	%78.26
	05	%21.73
	23	100

نلاحظ ان هناك جدية لدى الفاعلين في المتابعة وعدم الياس حال رفض المداولات من قبل الهيئة التنفيذية ، حيث بلغا اغلب الفاعلين في تصويب واعادة صياغة المداولة من جديد ، و، ذا من خلال اجابات المستجوبين ، حيث بلغت نسبة ذلك (%78.26)

وهذا يخلق روح لد الفاعلين ، من خلال اعادة دراسة وتكييف المداولات . وهذا يعكس النشاط وخاصة ونحن في بداية العهدة الانا . والنسبة المتبقية من عينة الدراسة ، لا تعيد صياغتها بل تضع بدائل اخرى ، كاقتراح تأجيل الموضوع وابداله بمشروع اسهل واقل كلفة .

* الجدول رقم: (16) يتعلق بالتاثير السلبي لاعمال المجلس ا حال رفض الرقابة للمداولة .

الاحتمالات	ك	%
نعم	18	%78.26
	05	%21.73
	23	100

عندما تلغي الرقابة الإدارية أو ترفض قرارات واعمال البلدية فإن ذلك يؤثر على اعمالها بالشكل السلبي. حيث ان البلدية عند محاولة قيامها باداء اعمالها وإتخاذ قرارات بشأن تنفيذ تلك الاعمال إلا انه عندما توقفها الرقابة الإدارية وتلغي تلك الاعمال والقرارات فإنه سينعكس سلبا على اداؤها.

وهو ما عبرت عنه النسبة المؤوية المرتفعة المقدرة بـ (78.26) من اجابات المبحوثين .

لنخرج بنتيجة في الاخير ان الرقابة الإدارية تؤثر سلبا على اعمال البلدية في حالة رفضها لتلك الاعمال او القرارات المتخذة بشأن تنفيذ اعمالها , وهذا بسبب عرقلتها وتعليق الإجراءات الإدارية التي تمارسها الرقابة الإدارية على البلدية .

* الجدول رقم: (17) يتعلق بالعجز عن اداء المهام حال تدخل الرقابة الادارية في اعمال البلدية .

الاحتمالات	ن	%
نعم	06	26.08%
	17	73.91%
	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان تدخل الرقابة لا تصل الى الحد الذي يجعلها عاجزة عن اداء مهامها ، وهو ما عبرت عنه النسبة المؤوية (73.91%) فهي تمارس الرقابة عن مداولات المجلس ، اما الامور اليومية لانشغالات المواطنين من المحافظة على النظافة العمومية ، وتوفير المياه ، ومكافحة الامراض المعدية ... وهذه لا تدخل للرقابة فيها .

* الجدول رقم: (18) يتعلق ب هل تحد الرقابة الادارية من اعمال البلدية حين تناولها مواضيع تراها خارج اختصاصها .

الاحتمالات	ك	%
نعم	20	86.95%
	03	13.04%
	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان اجابات المستجوبين ان نسبة (86.95%) ترى ان الرقابة تحد من نشاطات البلدية حين التوسع في تفسيرات القوانين التي ترى ان الادارة المحلية تناولتها في مداولاتها و تراها ليست من اختصاصاتها ، وكما اسلفنا اننا ان نه لا بد من توضيح عدم الاختصاص ، لكي نتضح الامور ولا يترك للرقابة التّغول فيرفض المداولات بحجة عدم الاختصاص بتفسيرات تكيفها هي .

* الجدول رقم: (19) يتعلق ب هل تهدف الرقابة الادارية الى تحقيق الاسجام بين المخططات التنموية البلدية والولائية .

الاحتمالات	ك	%
نعم	23	100%
	00	00
	23	100

من خلال الجدول لوحظ ان المستجوبين مجمعون وبنسبة (100.%) على ان هدف الرقابة هو حفاظ الادارة المحلية على المخططات الولائية المرسومة ، لكن من خلال مقابلاتنا مع بعض المستجوبين ، تبين ان ذلك يحد من ابداع الفاعلين في الادارة المحلية

* الجدول رقم: (20) يتعلق بتدخل الرقابة الادارية عند عدم اخذ المجلس البلدي الاحتياطات اللازمة في حاله الالتزام والكوارث الطبيعية .

الاحتمالات	ك	%
نعم	23	100%
	00	00
	23	100

تدخل الهيئة التنفيذية عند عدم اخذ الإدارة المحلية الاحتياطات اللازمة في حال وقوع ازمات وكـ _____ وارت طبيعية هو ما اوجبه القانون عليها وهو ما استحسنه المستجوبون ، لأن امكانات البلدية المالية ووسائلها قاصرة على تحمل الخسائر جراء الكوارث .

* الجدول رقم: (21) يتعلق بابطاء سيرورة المشاريع المقترحة من طرف الفاعلين أثناء تدخل الرقابة الادارية فيها .

الاحتمالات	ك	%
نعم	15	65.21%
	08	34.78%
	23	100

نلاحظ ان للرقابة في تدخلها تبطئ سيرورة المشاريع المقترحة وهذا حين تاخر المصادقة الصريحة ، وهذا ما اتضح من خلال النسبة المؤويةالتي تؤيد هذا الاتجاه حيث بلغت (69.56%) وهذا ما يحتم على الرقابة الادارية السرعة في المصادقة او الالغاء للمضي في تنفيذ المداولات او اعادة صياغتها .

3-1- عرض وتحليل جداول التساؤل الجزئي الثاني :

* الجدول رقم: (22) يتعلق بتفبيد الرقابة الادارية ميزانية البلدية .

الاحتمالات	ن	%
نعم	15	65.21%
	08	34.78%
	23	100

من خلال الجدول يتضح أن الرقابة تقيد ميزانية البلدية وهذا بنسبة (65.21%) وهذا للحفاظ على المال العام ، لكن هذا ينعكس على أداء البلدية من خلال النقيض من المقترحات وإقامة مشاريع جديدة ، والميزانية المخصصة للبلدية تكون موجهة ، وهذا التوجيه يفقدها الحرية في أعداد والتكيف من مخططاتها التنموية ، زيادة على ذلك هذا نقيض للتوجه اللدياتجهته الدولة نحو تبني اللامركزية .

علما أنه كانت للبلدية جبايات تستفيد منها ، وعوضت لها بالمخصصات من الصندوق الوطني المشترك للجماعات المحلية ، لكنها ليست بعيدة عن التوجيه .

ولفض هذا الإشكال على الدولة تحرير الجباية لاستفادة البلدية منها .

* الجدول رقم: (23) يتعلق بمدى انعكاس تنفيذ الميزانية سلبا على أداء المجلس .

الاحتمالات	ن	%
نعم	17	73.91%
	06	26.08%
	23	100

نلاحظ من خلال الجدول أن إجابات الفاعلين كانت باغلبية (73.91%) على تأكيد هذا التأثير السلبي ، لأن المبالغ المخصصة من طرف الدولة غير كافية ، والمخصصات الممنوحة تراعى فيها الكثافة السكانية

، والبلدية محل الدراسة تُعطي لها مخصصات على أساس 35000 نسمة وهي غير دقيقة ومنذ سنوات ، والإحصاء الحالي يفوق 65000 نسمة ، وهذا لوحده كافٍ للتأثير على التنمية .

* الجدول رقم: (24) يتعلق بفرض الرقابة الإدارية في حال عدم التحكم في الميزانية .

الاحتمالات	ك	%
نعم	11	47.82%
	12	52.17%
	23	100

لا تعكس فرض الرقابة الإدارية على الإدارة المحلية عدم تحكمها في ميزانيتها ذلك أن مجلس الإدارة المحلية عندما يحدد الميزانية الخاصة بالإدارة المحلية فإنه يحددها وفقاً للأعمال والمشاريع التي يرغب في تجسيدها في المجتمع المحلي ، ولهذا فهو يدرس جميع ما تحتاج إليه تلك المشاريع والأشغال ويسعى لتنفيذها وفق الميزانية المتاحة لها ، إلا أن هذا لا ينفي وجوب تدخل الرقابة الإدارية في حالة عدم تحكم الإدارة المحلية في ميزانيتها .

وقد تم التأكد من هذا من خلال النسبة المئوية، حيث أن النسبة كانت موزعة بين الإجماليين (نعم) و () ، لنخرج بنتيجة في الأخير أن الإدارة المحلية تتحكم في ميزانيتها وتسعى لتصرفها في المشاريع والأعمال المخصصة لذلك ، وعند عدم تحكم الإدارة المحلية في ميزانيتها يفرض هذا تدخل الرقابة الإدارية من أجل التحكم في الميزانية .

* الجدول رقم: (25) يتعلق بتحكم الرقابة الادارية في الميزانية حالة نقص موارد البلدية .

الاحتمالات	ك	%
نعم	14	60.86%
	09	39.13%
	23	100

عند قلة موارد الإدارة المحلية التي تعتمد عليها للقيام بأعمالها يستوجب هذا تحكم الرقابة الإدارية بميزانيتها وذلك من أجل صرفها في الأشغال والنشطة التي تستحقها , ذلك أن نقص موارد الإدارة المحلية يعكس عجزها وضعفها في تسيير مواردها و من أجل هذا فإن الرقابة الإدارية تتحكم في ميزانية الإدارة المحلية وهذا بتوجيهها في مشاريع مخططة ضمن مخططات الولاية .

وقد تم التأكد من هذا من خلال النسبة المئوية (60.86%) حيث أن النسبة الغالبة كانت لإحتمال (نعم), مما يعني الإجابة أن الرقابة الإدارية تتحكم بميزانية الإدارة المحلية عند عدم التحكم فيها,

لتخرج بنتيجة في الأخير أن الرقابة الإدارية تتحكم في ميزانية الإدارة المحلية بسبب نقص الموارد التي تعتمد عليها في القيام بأعمالها وأنشطتها .

* الجدول رقم: (26) يتعلق بتدخل الرقابة الادارية من أجل تغطية النفقات الناقصة اللازمة للبلدية .

الاحتمالات	ك	%
نعم	17	73.91%
	06	26.08%
	23	100

من خلال الجدول يتضح أن هناك تدخل ، وهذا من خلال الاجابات الفاعلين بنسبة (73.91%) .

وتسمى هذه المنحة بمنحة التوازن ، وتخصص في الميزانية الإضافية، وهذا لتغطية العجز الحاصل بين الإيرادات والتنفقات ، فتقوم البلدية الى الاستدانة او صندوق الجماعات المحلية او تتكفل الولاية من ميزانيتها لمساعدة البلدية، وفي دراستنا هذه تقوم البلدية لتعويض العجز الى الولاية وبلدية حاسي مسعود بحكم انها بلدية تتمتع بموارد هائلة تفوق حاجاتها.

* الجدول رقم: (27) يتعلق بحاله ما اذا لم يتم النصاب القانوني في التصويت على الميزانية

يتدخلوا الى : تعديلها والمصادقة عليها .

الاحتمالات	ك	%
نعم	16	69.56%
	07	30.43%
	23	100

من خلال الجدول يتضح ان الوالي يتدخل في حال ما اذا تم التأخر في المصادقة على الميزانية ، وهذا من خلال اجابات الاعضاء ونسبة (69.56%) وهذا لعدم تعطيل مصالح المواطنين ، لكن هذا نادرا ما يقع ، وهذا لمعرفة الاعضاء هذا الاجراء من طرف الهيئة التنفيذية ، فيلجئون للتوافق والتنازل من قبل الاطراف المشكلين للمجلس ، وهنا تتدخل المواءمات السياسية .

* الجدول رقم: (28) يتعلق بوجوب المصادقة الصريحة على الميزانية هل هو معيق لعمل المجلس .

الاحتمالات	ك	%
نعم	13	56.52%
	10	43.47%
	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان اغلب اجابات المستجوبين وبنسبة (56.52%) ترى ان المصادقة الصريحة معيق لعمل المجلس ، لان هذه المصادقة قد تطول جدا ، بالرغم من ان مدة المصادقة الصريحة محددة في القانون 10/11 بـ 30 يوما ، لكنها غير مطبقة ، وتبقى المداولة معلقة الى عاي المصادقة ، ونعل قانون المالية هو السبب في ذلك ، حيث يشترط على فابض البلديات عدم المصادقة نى الامر بالصرف ، الا اذا كانت المداولة مصادق عليها من طرف الوالى بالايجاب .

* الجدول رقم: (29) يتعلق مداخل البلديه الذاتيه هل هي كافيه في تدبير شؤونها .

الاحتمالات	ن	%
نعم	15	65.21%
	08	34.78%
	23	100

نلاحظ من خلال الجدول ان مداخل البلديه غير كافيه لتسيير شؤونه المحليه ، من خلال اجابات المستجوبين وبنسبة (65.21%) ، وهذا ما يجعلها عرضة للتوجيه في مشاريعها التنمويه من طرف الهيئه التنفيذية . واستشفيا ذلك من خلال اجابات احد اسئله المقابله ، عن ما اذا كان للبلديه مؤسسات او ورشات او محاجر تغنيها عن الاستدانه او اعانه الدوله ، فاتضح انه لا وجود لذلك .

(تفسير نتائج التساؤلات الجزئيه 2:

2-1- تفسير نتائج التساؤل الجزئي الاول :

يدور التساؤل الجزئي الاول حول : هل تحد الرقابه الاداريه للهيئه التنفيذية من اعمال البلديه وتجعل العضو مقيدا ، ومن خلال جمعنا للمعلومات الميدانيه سواء عن طريق الاستماره كاداة اساسيه للتحليل او المقابله كاداة مساعدة ، وبعد تفريغ البيانات وتحليلها تبين انه وبالرغم من ان الرقابه الاداريه للهيئه

التفيدية دور في معرفة الاخطاء نتيجة الرقابة على المداولات ، الا انه وفي الوقت نفسه ومن خلال المقابلة تبين ان هذا الاجراء غير مرضي عنه خاصة عند تدخل الرقابة في كل صغيرة ، لانها تشعرهم بانهم مطلوبي الفعل ، كما ان هذه الرقابة تجعل العضو غير قادر على اداء مهامه بالشكل الكامل بسبب اخذ الموافقة منها وهذا بنسبة (82.60%) ، كما هو موضح بالجدول رقم (10) . بالإضافة الى ان الرقابة القبلية تشعر الفاعل داخل الادارة المحلية بنقصان في التمتع الكامل بالاستقلالية ، وهذا بنسبة (52.17%) ، كما هو موضح في الجدول رقم (12) . زيادة على ان المداولات التي ساهم في اقتراحها الفاعلين ترفض بنسبة (56.52%) ومع ذلك فان معظم من ترفض مداولاتهم ساهموا في اقتراحها ، نلاحظ ان لديهم متابرة وعدم الياس ، فيلجئون الى تصويب واعادة صياغة المداولة من جديد بنسبة (78.26%) ، من الاعضاء ، كما هو موضح بالجدول رقم (15) ، لكن العراقي هاته تترك اثرا سلبيا لديهم وهو ما يشعرهم بعدم الرضا عن العمل بنسبة (68.26%) ، كما هو موضح بالجدول رقم (14) . والادارة المحلية حين رفض مداولات تراها الرقابة ليست من اختصاصها هي بذلك تحد من اعمالها ، وهذا ما ذهبت اليه غالبية افراد العينة بنسبة (86.95%) كما هو موضح بالجدول رقم (18) . وهذا لا بد التاكيد على توضيح وتحديد عدم الاختصاص لكي لا تطغى جهة على حساب اخرى ، وتصطدم الاختصاصات وتتداخل ، وكذلك حينما تتأخر الرقابة في المصادقة الصريحة على المداولات تبطئ سيرورة المشاريع وهذا ما عبر عنه اغلب الفاعلين بنسبة (65.21%) ، كما في الجدول رقم (21) .

ان من خلال تحقيق معظم مؤشرات التساؤل ، نصل الى صدق التساؤل الجزئي الاول ، حيث يمكننا القول بان الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية تحد من اعمال البلدية وتجعل العضو مقيدا .

2-2- تفسير نتائج التساؤل الجزئي :

بدور التساؤل الجزئي الثاني حول هل تقيد الرقابة الادارية الاستقلالية المالية للبلدية ، ومن خلال جمعنا لمعلومات مؤشرات التساؤلات وتحليلها ، تبين ان الرقابة الادارية تقيد ميزانية البلدية ، وهذا من خلال اجابات نسبة (65.21%) من عينة الدراسة لان الميزانية تكون موجهة حول مشاريع محددة ، كما هو موضح بالجدول رقم (22) ما يفقد الفاعل اية مبادرات مهمة ، وهذا التقيد بدوره ينعكس سلبا على اداء المجلس ، وهذا من خلال اغلب اجابات افراد العينة بنسبة (73.91%) ، لان المبالغ المخصصة من طرف الدولة غير كافية ، كما هو موضح بالجدول رقم (23) ذلك ان نقص موارد الإدارة المحلية يعكس عجزها وضعفها في تسيير مواردها و من اجل هذا فإن الرقابة الإدارية تتحكم في ميزانية الإدارة المحلية

وهذا بتوجيهها في مشاريع مخططة ضمن مخططات الولاية . وهي اغلب اجابات المستجوبين ونسبة (60.86%) كما هو موضح بالجدول رقم (25). ويتأكد ذلك من خلال تدخلها لتغطية النفقات النافصة اللازمة للبلدية وتسمى هذه المنحة بمنحة التوازن ، وتخصص في الميزانية الاضافية من خلال الجدول يتضح ان هناك تدخل ، وهذا من خلال الاجابات الفاعلين بنسبة (73.91%) . كما في الجدول رقم (26) وما يؤكد اعاقه الرقابة الادارية الاستقلالية المالية للبلدية هو وجوب المصادقة الصريح بالرغم من ان مدة المصادقة الصريحة محددة في القانون 10/11 ب 30 يوما ، لكنها غير مطبقة ، وتبقى المداولة مغلقة الى غاية المصادقة ، ولعل قانون المالية هو السبب في ذلك ، حيث يشترط على قابض البلديات عدم المصادقة على الامر بالصرف ، الا اذا كانت المداولة مصادق عليها من طرف الوالي بالاجاب . كما هو مؤكد بنسبة (56.52%) كما في الجدول رقم (28) ، خاصة اذا علمنا ان مداخل البلدية الداتيه ضئيلة .

اذن من خلال تحقيق معظم مؤشرات التساؤل ، نصل الى صدق التساؤل الجزئي الثاني ، حيث يمكننا القول بان الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية تقيد الاستقلالية المالية للبلدية .

(تفسير نتائج التساؤل العام: 3

يتمحور التساؤل العام للدراسة حول امكانية اعاقه الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية اداء الفاعل داخل المجلس الشعبي البلدي ، ومن خلال التساولين اللذين تم الاعتماد عليهما بغية الوصول الى صدق او نفي التساؤل العام ، تبين ان التساؤل العام للدراسة تحقق ، بحيث يمكن القول بان الرقابة الادارية للهيئة التنفيذية تعيق اداء الفاعل داخل المجلس الشعبي البلدي .

(النتائج العامة: 4

- الرقابة الادارية المفروضة على الادارة المحلية هي رقابة مشددة تقضي على مبدأ اللامركزية الادارية وتفقدها اهدافها التي انشأت لاجلها .
- الرقابة تقضي على المبادرات الفردية لاعضاء الادارة المحلية

تدخل الجهات الرقابية الوصائية في الواقع هو مبدأ وليس استثناء.

:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بتحليل وتفسير تأثير الرقابة الإدارية على أداء الفاعل في الإدارة المحلية بالجزائر، يتضح لنا مدى اتساع اختصاصات الإدارة المحلية الجزائرية ومدى تدخلها في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بتدخل سلطة الرقابة، فالرقابة الإدارية على الإدارة المحلية في الجزائر مشددة مما أدى إلى ارتباط هؤلاء القادة برباط وثيق بأجهزة السلطة الوصائية التي توجهها كيفما اتجهت إرادتها من خلال ممثلها في الإدارة المحلية، وهذه الضغوط الرقابية تعتبر من أهم أسباب أزمة الإدارة المحلية بالجزائر،

والجزائر تبنت اللامركزية الإدارية منذ الإستقلال، و منحت الإدارة المحلية إستقلالاً واسعاً - عضوياً و وظيفياً - يلبي المبادئ الديمقراطية و يتمشى مع الواقع الجزائري إجتماعياً و جغرافياً و تاريخياً .
مقابل ذلك فرضت على الإدارة المحلية رقابة مشددة إقتضتها المبادئ الإدارية و المتطلبات القومية كما تراها السلطة .

واخطر من ذلك ما تعانيه الجزائر من الإختلاف الكبير بين القوانين والواقع المعاش فمن يقرأ قانون البلدية يدرك تماماً في الوهلة الأولى مدى أهميتها والدور الكبير المسند إليها في الإنماء والتعمير ورفع عجلة التنمية المستقر ، ولكن الواقع العملي غير ذلك تماماً مما يفقد تلك النصوص قيمتها لأنه لا يتاح للقانون التطبيق الفعلي بتحويله لحقائق عملية فعالة ولا يحتاج لأي نظام محلي إلا بوصول خدماته للمواطن العادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وكل ذلك مفقود في الجزائر، بسبب التباين في السياسات التنموية وإختلاف توجهاتها .

فائمه المراجع:

الكتب :

- 1— مؤيد سعيد السالم: تنظيم المنظمات, دار عالم الكتاب الحديث, اريد, 2002 .
- 2 منصور نعمان و غسان ديب النمري: البحث العلمي حرفه وفن , دار الكندي للنشر والتوزيع , الاردن , 1998 .
- 3 موريس انجوس : منهجية البحث في العلوم الإنسانية , ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون , دار القصبة للنشر , الجزائر , ط2 , 2006 .
- 4 مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , عمان / الاردن , 2000 .
- 5 محمد عبد الفلاح حافظ الصيرفي: البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين , دار وائل للنشر , عمان / الاردن . 2002 .
- 6 قباري محمد إسماعيل: مناهج البحث في علم الاجتماع, منشأة المعارف , الإسكندرية , 2001
- 7 جعفر انس قاسم: أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر, ديوان المطبوعات , الجزائر , 1988 .
- 8 جعفر انس قاسم: ديمقراطية الإدارة المحلية الليبرالية والإستراتيجية , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , د س .
- 9 راوية حسن : إدارة الموارد البشرية راية مستقبلية , الدار الجامعية الجزائر
- 10 خليل الشماخ وآخرون: مبادئ إدارة الأعمال مطبعة جامعة الموصل, العراق , 1985.
- 11 عبد الرحمان الصباح: مبادئ الرقابة الإدارية المعايير - التقييم - التصحيح , دار زهران للنشر والتوزيع , عمان, 1997 .
- 12 عشوي مصطفى : مدخل الى علم النفس المعاصر , د م ج , الجزائر
13. عبد الله عامر الهمامي : أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته , دار الكتب الوطنية , 2003 ,

14 علي عبد الرزاق جلبي: علم الاجتماع الصناعي, ط3, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, 1996, ص ص 173 174 .

15 عمار بوضياف: الوجيز في القانون الإداري, دار ربحانة, الجزائر, دس

16 عمار عوايدي: دروس في القانون الإداري, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر, 2000 .

17 علي عباس: إساسيات علم الإدارة, ط2, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان / الأردن, 2007 .

18 عبد الفتاح الصحن و محمد السيد سرايا: الرقابة والمراجعة الداخلية, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 1998.

المعاجم :

- عبد الهادي الجوهري, قاموس علم الاجتماع, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, 1998.

التشريعات والقوانين :

قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية

قانون رقم 07-12 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـ 21 فبراير 2012 يتعلق بالولاية

المواقع الالكترونية :

ejtemay.com/showthread.php?t=21791

الملاح

ق

ملحق رقم 01

استمارة استبيان حول : الرقابة الإدارية للهيئات التنفيذية و اثرها على اداء الفاعل في المجالس الشعبية
البلدية
درة الماستر في علم الاجتماع التنظيم والعمل .

إشراف الأستاذة:

إعداد الطالبة:

بن زلف جميلة

فروحات محمد الصالح

* ارجو من سيادتكم الإجابة على اسئلة الاستبيان وذلك بوضع علامة (x) امام الإحتمال الذي تراه مناسبا
و اشكر لك تفهمك هذا من اجل خدمة البحث العلمي .

محور يتعلق بالبيانات الشخصية :

1 – الجنس :

2 – السن :

3 – الحالة العائلية : اعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4 – المستوى التعليمي : ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5 – عدد مرات الترشح لعضوية م ش ب :

عم		<p>محور يتعلق بالرقابة الادارية للهيئة التنفيذية على اعمال المجلس وعلى العضو</p>
		6 - هل تجعلك الرقابة الإدارية أكثر حضوراً في اجتماعات المجلس
		7 - كنت الرقابة الإدارية من معرفة الأخطاء التي تقع في المجلس
		08 - هل تلجأ إلى الاستقالة في حل زيادة ضغوط الرقابة الإدارية عليك
		09 - تعمل الرقابة الإدارية على ضبط سلوك أعضاء في حلة المخالفة بالآليات القانونية
		10 - هل تجعلك الرقابة الإدارية بانك غير قادر على أداء مهامك
		11 - في حالة وجود اختلاف خطير بين أعضاء الإدارة المحلية يستدعي هذا تدخل الوالي
		12 - هل رقابة الوالي القبلية على المداولات تشعرك بنقص في التمتع الكامل بالاستقلالية
		13 - هل سبق وأن تم رفض مداولة تمس مشروع تنموي اقترحتة أو ساهمت فيه
		14 - هل تؤدي الرقابة الإدارية إلى عدم الشعور بالرضا الوظيفي على أعمالك خاصة حين رفض المداولات
		15 - في حالة رفض الرقابة لقرارات المجلس هل تلجأ إلى إعادة صياغة المداولة
		16 - عند إلغاء الرقابة لقرارات الإدارة المحلية يؤثر ذلك سلباً على أعمال المجلس
		17 - تجعل الرقابة الادارية يتدخلها في اعمال البلدية عاجزة عن ادائها لاعمالها
		18 - تحد الرقابة الإدارية من إبداع البلدية بمنعها من تناول مواضيع تراها خارج اختصاصاتها
		19 - تهدف الرقابة الإدارية إلى تحقيق الإنسجام بين مخططات البلدية والولاية

		20 هل يتدخل الوالي عند عدم اخذ المجلس البلدي للاحتياجات اللازمة في حالة الازمات والكوارث
		21 هل تنسب الهيئة التنفيذية في ابطاء سيرورة المشاريع المقترحة من طرف البلدية اتقاء لتدخلها
		<u>محور يتعلق بتفصيل الرقابة الادارية للاستقلالية المالية للبلدية</u>
		22 – هل تقيد الرقابة الادارية ميزانية البلدية
		23 – في حالة الاجابة بنعم هل ينعكس ذلك سلبا على اقتصاد البلدية
		24 هل عدم التحكم في الميزانية هو سبب فرض الرقابة على البلدية
		25 هل نقص موارد البلدية هو سبب تحكم الوالي بالميزانية
		26 هل تتدخل الرقابة من اجل تغطية النقص في النفقات اللازمة البلدية
		27 يتعلق بحالة ما اذا لم يتم النصاب القانوني في التصويت على الميزانية فهل يتدخل للوالي تعديلها والمصادقة عليها .
		28 وجوب المصادقة الصريحة على الميزانية من طرف الوالي و معيق لعمل المجلس
		29 . مداخيل البلدية الذاتية كافية في تدبير شؤون برامجها